A

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.37
16 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

غيانا*: مشروع قرار

إجـــراءات محـــددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أحكام قراراتها ٢١٤/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانـــون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٢/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانـــون الأول/ ديسمبـــر ١٩٩١ و ١٦٩/٤٨ المـــؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٨٣/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وإلى الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية ودوائر المانحين[١]، وكذلك إلى الأجزاء ذات الصلة من خطة التنمية[٢]،

وإذ تدرك أن افتقار البلدان النامية غير الساحلية لمنفذ بري إلى البحر، الذي يزيده تفاقما موقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية وجسامة تكاليف المرور العابر ومخاطره، يفرض قيودا خطيرة على مجمل جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان،

---

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) TD/B/42(1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7، المرفق الأول.

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٤٠/٥١، المرفق.



99-35150 171199 171199

*9935150*

وإذ تدرك أيضا أن ستة عشر بلدا من البلدان النامية غير الساحلية تصنفها الأمم المتحدة أيضا ضمن أقل البلدان نموا، وأن موقعها الجغرافي يشكل عقبة إضافية تعوق قدرتها العامة على مواجهة تحديات التنمية،

وإذ تدرك كذلك أن معظم بلدان المرور العابر هي ذاتها بلدان نامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة، من بينها الافتقار إلى الهياكل الأساسية الملائمة في قطاع النقل،

وإذ تلاحظ أهمية تعزيز تدابير الدعم الدولية القائمة بغية مواصلة التصدي لمشاكل البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تشدد على أهمية زيادة تعزيز التعاون الفعلي والوثيق بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك أنشطة اللجان الإقليمية، في وضع نظم فعالة للنقل العابر في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ تشير إلى الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩،

وإذ تعرب عن تقديرها للشركاء المانحين على مشاركتهم في الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين، وعلى مساهمتهم السخية التي سهلت مشاركة البلدان النامية غير الساحلية،

١ - ترحب بالمذكرة المقدمة من الأمين العام التي يحيل بها تقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية[٣]؛

٢ - تؤيد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها من أجل العمل في المستقبل، التي اعتمدها الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية[٤]؛

(٣) تعيد تأكيد حق البلدان النامية غير الساحلية في الوصول إلى البحر ومنه، وحقها في حرية المرور عبر أقاليم دول المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا للقانون الدولي؛

(٣) A/54/529.

(٤) المرجع نفسه، الفرع ثانيا.

٤ - تعيد أيضا تأكيد أن بلدان المرور العابر النامية يحق لها، في ممارسة سيادتها الكاملة على أقاليمها، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم الإخلال بمصالحها المشروعة بأي شكل من الأشكال نتيجة للحقوق والتسهيلات الممنوحة للبلدان النامية غير الساحلية؛

٥ - تطلب إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها، أن تنفذ تدابير رامية إلى زيادة تعزيز جهودها التعاونية والتعاضدية بما في ذلك التعاون الثنائي في معالجة مشاكل النقل العابر، عن طريق أمور منها تحسين مرافق الهياكل الأساسية والجوانب غير المادية لنظم النقل العابر، وتعزيز الاتفاقات القائمة على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي لتنظيم عمليات النقل العابر وإبرام اتفاقات من هذا القبيل حيثما كان ذلك مناسبا، وإقامة مشاريع مشتركة في مجال النقل العابر، وتعزيز المؤسسات والموارد البشرية العاملة في مجال النقل العابر، وتلاحظ في هذا الصدد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يؤدي أيضا دورا هاما في هذا الميدان؛

٦ - تناشد مرة أخرى جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تقوم، على سبيل الاستعجال والأولوية، بتنفيذ الإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، التي تمت الموافقة عليها في القرارات والإعلانات التي اعتمدتها الجمعية العامة. ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة حديثا ذات الصلة بالبلدان النامية غير الساحلية، والإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وأوساط المانحين[1]، والتوصيات والاستنتاجات المتفق عليها للاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية؛

٧ - ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع البلدان والمؤسسات المانحة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمؤسسات دون الإقليمية ذات الصلة، لتنظيم أفرقة استشارية معنية بمسائل محددة، حسب الاقتضاء، ومتى طلبت ذلك البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية المعنية، لتحديد مجالات العمل ذات الأولوية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي ولوضع برامج عمل؛

٨ - تدعو البلدان المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى تقديم مساعدة مالية وتقنية إضافية وقابلة للتنبؤ بها إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في شكل منح أو قروض تساهلية لبناء وصيانة وتحسين مرافقها المخصصة للنقل والتخزين وغيرها من المرافق ذات الصلة بالمرور العابر، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين الاتصالات، وتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٩ - تشدد على أن المساعدة المقدمة لتحسين مرافق وخدمات النقل العابر ينبغي أن تدمج في الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي، بالتالي، عند تقديم المساعدات من المانحين، أن تؤخذ في الاعتبار حاجة البلدان النامية غير الساحلية إلى إعادة تشكيل اقتصاداتها في الأجل الطويل؛

١٠ - تلاحظ الدور الهام الذي لم ينفك يؤديه تبسيط ومواءمة ومعايرة إجراءات النقل ووثائقه، فضلا عن تطبيق تكنولوجيات المعلومات، في تعزيز فعالية نظم المرور العابر، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يقوم، في إطار التعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بزيادة المساعدة التي يقدمها إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في هذه الميادين؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعقد في عام ٢٠٠١ في حدود المستوى الإجمالي للموارد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ اجتماعا آخر للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، بما في ذلك المنظمات واللجان الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، لاستعراض التقدم المحرز في تطوير نظم المرور العابر، بما في ذلك الجوانب القطاعية وكذلك تكاليف النقل العابر، بغية استكشاف إمكانية وضع التدابير العملية اللازمة، وأن ينظر في إمكانية عقد اجتماع وزاري في عام ٢٠٠٠ معني بالتعاون في مجال النقل العابر، بوصف ذلك جهدا آخر لطرق مشاكل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يسعى، بالتعاون مع المؤسسات الإنمائية والمالية الأخرى والبلدان المانحة، إلى الحصول على تبرعات لكفالة مشاركة ممثلي البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في الاجتماع المشار إليه في الفقرة ١١ أعلاه؛

١٣ - تلاحظ مع التقدير إسهام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في صياغة سياسات دولية لمعالجة المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، وتحث المؤتمر، في جملة أمور، على أن يبقي قيد الاستعراض المستمر تطور مرافق الهياكل الأساسية للنقل العابر ومؤسساته وخدماته، وأن يرصد تنفيذ التدابير المتفق عليها، بعدة طرق منها إعداد دراسة حالة إفرادية، اذا اقتضى الأمر ذلك، وأن يعزز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ويعمل على تحقيق توافق الآراء بشأن الترتيبات التعاونية وعلى تعبئة تدابير الدعم الدولي، وأن يتعاون في جميع المبادرات ذات الصلة، بما فيها مبادرات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ويعمل ويعمل كمركز تنسيق للقضايا الشاملة لعدة مناطق والتي تهم البلدان النامية غير الساحلية؛

١٤ - تدعو الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، باتخاذ تدابير مناسبة، من أجل التنفيذ الفعال للأنشطة المطلوبة في هذا القرار، وتزويد مكتب للمنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية التابع للمؤتمر، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٥٢، بموارد مبينة بوضوح في الميزانية العادية، لتمكينه من التنفيذ الفعال لولايته المتمثلة في مواصلة تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية؛

**١٥ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار، وأن يقدماه إلى مجلس التجارة والتنمية وإلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.**